الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر.

يومي 08 و 09 نوفمبر 2015

- الدكتور: بن خديجة منصف. أستاذ محاضر . أ . (مدير مخبر الأبحاث والدراسات الإقتصادية)، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.
- الدكتور: أولاد زاوي عبد الرحمان.أستاذ محاضر . أ . (عضو بمخبر الأبحاث والدراسات الإقتصادية)، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

عنوان المداخلة: السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

ملخص:

يلعب الإستثمار السياحي دورا مهما في دفع عملية النمو وتنشيط ديناميكية البناء الهيكلي إقتصاديا؛ إجتماعيا وثقافيا، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يحققها هذا القطاع إلا أن الإستعمال غير العقلاني للثروات الطبيعية والإضرار بحق جيل المستقبل من جهة؛ والمناداة بحماية وصيانة البيئة من جهة أخرى، دعيا إلى ضرورة التركيز على سياحة بيئية نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع، من خلال التوعية والتثقيف البيئي للسياح والعاملين والسكان المحليين، وبذلك أصبحت السياحة البيئية كثقافة وسلوك أخلاقي يدعّمان كثيرا تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحة: السياحة، التسويق السياحي، السياحة البيئية، التنمية السياحية المستدامة، التنمية المستدامة.

Abstract:

Touristic investment plays important role in pushing development activate structural dynamism, economic, socially and cultural, dispite, the positive result which realised by this sector, the non rational use of natural wealth and damage (harm) by the right of future generation from one hand, other hand calling for protection and maintaing environment, leads to focus on environment tourism, clean and friendly with the environment and society, through awareness and cultivate of tourists, employment and local habitants environmently, so that environment tourism became as culture and moral behavior support sustainable development.

مقدمة:

لقد أصبحت مشكلات الحفاظ على البيئة والبحث عن الحلول لها من أهم الأولويات التي تطرح في المؤتمرات التي تعقد حول البيئة خاصة بعد التقدم الصناعي والتكنولوجي اليوم؛ وتهافت الدول على تحقيق أكبر وأسرع معدلات نمو اقتصادية، وذلك ما جعل البيئة أكثر من ذي قبل عرضة للخطر من خلال الاستغلال غير الرشيد للموارد وتدهور النظم الايكولوجية، بحيث أصبح من الضروري التوفيق بين الجانب البيئي والتنمية الاقتصادية من خلال التنمية المستدامة أو المتواصلة بقصد ضمان إستفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من الموارد والخيرات وبدون تعرض البيئة للخطر.

تشير الإحصائيات إلى أن السياحة تشكل 30 %من إجمالي الصادرات العالمية وأصبحت الصناعة الأولى حتى في كبرى الدول الصناعية كبريطانيا وأمريكا واليابان؛ وستشكل الركن الأساس لاقتصاديات الخدمات في القرن القادم، على هذا الأساس حضي قطاع السياحة بأهمية متميزة لدى صانعي القرار في معظم دول العالم عموما والجزائر خصوصا، نظرا لما له من آثار على التنمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه البلدان؛ وبإعتباره موردا إقتصاديا وإجتماعيا لا يستهان به، مما يستوجب التفكير والعمل على كيفية إستغلاله على أحسن وجه، ومرد هذا الإهتمام تلك المزايا التي تسمح بالحصول على عائدات معتبرة تسهم في زيادة دخل الدول السياحية لكونها ركن أساسي في ميزان المدفوعات؛ ورفع المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين؛ وكذا تلبية حاجات التنمية المستدامة.

ولكن حتى تكون السياحة محرك للتنمية يجب انتهاج إستراتيجية التواصل والإستمرار أي العمل على تحقيق تنمية مستدامة، حيث أن هذه الاستراتيجية تقوم على ثقافة السياحة البيئية التي جاءت بناءا على رد فعل السّياحة وآثارها السّلبية من جهة والإهتمام بالتنوّع البيئي من جهة أخرى، فهي تراعي العلاقة بين النشاط السياحي وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية؛ وتعمل على تحقيق مستوى أعلى من الاستمتاع وهذا بطبيعة الحال بدون الإخلال بالتوازن البيئي الذي تقع مسؤولية الحفاظ عليه على الإنسان، ومن خلال عدم تجاوز القدرة الإستعابية للمنطقة السياحية؛ وتفادي التلوث الناتج عن نفايات السياح والمنشآت السياحية؛ وكذلك المحافظة على المورث الثقافي والحضاري والتاريخي.

أولا: التأصيل النظري للسياحة

01. ماهية السياحة

تعددت التعاريف المتعلقة بالسياحة وذلك حسب الجوانب التي تطرقت لهذا المفهوم، والتي شملت الجانب الاقتصادي؛ الثقافي؛ السياسي...الخ، ومن أبرز هذه التعاريف نورد مايلي:

من منظور إقتصادي تعرّف السياحة على أنها "إصطلاح يطلق على كل العمليات وخصوصا العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة أو دولة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا[1]". في حين يمكن تعريفها من منظور إجتماعي على أنها " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الإتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الإتصالات التي كانت ثمرة إتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل"[2].

وحسب المنظمة العالمية للسياحة« OMT » كلمة السياحة تحتوي على مفهومين :

السائح: كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل، حيث أن أسباب السفر تكون من أجل الترفيه؛ الراحة؛ الصحة؛ قضاء العطل؛ الدراسة؛ الديانة؛ الرياضة، أو من أجل القيام بأعمال عائلية أو حضور مؤتمرات؛ ندوات علمية؛ ثقافية وسياسية.

المتنزه :كل زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد.

هذا التعريف ينطبق فقط على السياحة الدولية والمنظمة العالمية للسياحة تبذل مجهودات لاعتماد هذا التعريف من طرف كل الدول الأعضاء في المنظمة، كون بعض الدول تعتبر السائح كل شخص يقيم بعيد عن مقر إقامته الأصلي، فمثلا ألمانيا تعتبر الفرد سائح كل شخص يبقى أربعة أيام فأكثر خارج مقر إقامته، حيث نجد النمسا تعتبر السائح كل من يبقى ثلاثة ليالي فأكثر خارج إقامته، أما السويد فتعتبر السائح كل من يبقى خمسة ليال فأكثر خارج مقر إقامته.[3]

يمكن القول أن السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية، التي تنتج من إقامة السائحين بصفة غير دائمة ولا تؤدي إلى ممارسة أي عمل سواء كان دائما أو مؤقتا[4].

كما كان للمفكرين العرب دورا ملموسا في صياغة تعار يف للسياحة ومن أبرزها نذكر مايلي:

يُعرّف حمدي عبد العظيم السياحة بأنها " مجموعة النشاطات المختلفة التي تخدم الشخص المتنقل من مكان إلى مكان، حيث هناك سياحة تكون داخل البلد المقيم فيه السائح وسياحة تكون بالانتقال إلى بلدان أخرى". في حين يرى صلاح عبد الوهاب أن السياحة هي" مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية[5]".

كما تناول الدين الإسلامي مفهوم السياحة،حيث وردت العديد من الآيات في هذا السياق نذكر منها مايلي:

"التائبون العابدون الحامدون **السائحون** الآمرون بالمعروف والناهون عن المعروف والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين"[6]، "...مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات **سائحات**..."[7]، كما ورد لفظ السياحة في قوله تعالى"**فسيحوا** في الأرض أربعة أشهر...)[8].

ومما سبق نستخلص أن السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط الإنساني أو الفعل البشري الذي ينبغي أن يتقيّد بجملة من التعاليم والأدلة الشرعية، منها عدم ترك واجب ديني من أجل الترفيه والسفر؛ وعدم الوقوع في المحرمات والمبالغة في الإنفاق على اللهو؛ وضياع الوقت على اللهو والمبالغة في الراحة، مما يستدعي ضرورة الموازنة والمفاضلة بين ما هو أكثر أهمية وما هو أقل أهمية وهكذا[9].

02. أهمية السياحة

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السياحة من أهم الصناعات العالمية حيث أن ظهورها جلب اهتمام الخبراء الاقتصاديين.

إن الدخل السياحي وإمكانية التوسع أعطيا أهمية واعتبارا كبيرا ،وتم السعي لهذه الأهداف لتحقيقها في الاقتصاد بعد الحر ع 2 من خلال المشاريع الفردية ومن ثمة الحكومية، وكان التأكيد على النمو والترويج بدلا من الإدارة والرقابة.

مع إدخال السياحة الجماعية إزداد الوعي للحاجة إلى التخطيط المركزي والإدارة للسياحة من خلال الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة لكونها نشاط اقتصادي فإن السياحة تعتبر أساسا للتبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب.

تساعد السياحة على تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أن الاشتراك في المنظمات الدولية السياحية الرسمية وغير الرسمية من شأنه أن يسهم في تطوير السياحة محليا ودوليا، كما أن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية يساهم في تلبية احتياجات السياحة الدولية.

الأهمية الاقتصادية للسياحة هي نتيجة للمصروفات المباشرة للسياح على وسائل الراحة، التسوق، الطعام والشراب...الخ، وكذا تأثير الاستثمار السياحي أو ما يسمى بتأثير المضاعف السياحي[10].

وبالتالي فالسياحة لم تعد محدودة بل تنامت ونشطت وأصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل، وأهم دليل على ذلك إرتفاع عدد السوّاح من 20 مليون سنة 1950 إلى حوالي مليار في السنوات الأخيرة، وتنامي حجم الإنفاق السياحي من 21 مليار دولار سنة 1950 ، إلى أكثر من 500 مليون في السنوات الأخيرة[11].

يوضح الجدول الموالي مساهمة السياحة في التجارة الخارجية:

جدول رقم(01): مساهمة السياحة في التجارة العالمية

القطاع	حديد	نسيج	إلكترونيك	سيارات	نفط	سياحة
النسبة (%)	2	2	5	6	7	5.8

المصدر: معراج هواري وجردات محمد: مرجع سابق، ص26.

يوضح الجدول أعلاه موقع مساهمة السياحة بين عدة قطاعات في التجارة الدولية، حيث تقدمت على كل من قطاع الحديد والنسيج والإلكترونيك.

هذا إلى جانب مساهمتها في توظيف عدد معتبر من العمال، حيث أصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية :الإلكترونيك، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج، السيارات، بالإضافة إلى مساهمتها بحوالي 30% من إجمالي تصدير الخدمات التجارية الدولية[12].

إلى جانب الأهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة، حيث تتيح أمام أفراد المجتمع التعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم ومشاهدتهم وإتصالهم المباشر بالسياح؛ وهو ما يساهم في إنفتاحهم على العالم الخارجي ويساعد على إكسابهم الكثير من القيم، كما تعتبر السياحة أداة لتعميق الإنتماء وتنمية الوعي والإعتزاز بالوطن وتسهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترويج النفسي والجسدي فيعود الشخص إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية، وتسهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إعادة بعث الفنون والصناعات اليدوية والنشاطات الحضارية للسكان المحليين في المناطق السياحية البعيدة عن المدن؛ وإحياء التقاليد المعمارية المحلية مع إحترام خصائص المنطقة والبيئة والتراث.

03 . أنواع السياحة

تتعدد معايير تصنيف السياحة، ومن أبرزها نذكر مايلي:

– **معيار السن**: حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى: سياحة الطلائع حيث يخص هذا النوع فئة السن ما بين 7و14 سنة وهي مرحلة تعليمية يكتسب فيها الأطفال معارف ومهارات وسلوكات معينة، وسياحة الشباب والمتعلقة بفئة السن ما بين 15 و21 سنة ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الإجتماعية والإثارة والإعتماد على النفس، وسياحة الناضجين المرتبطة بفئة السن ما بين35 و55سنة وهي عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة وهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق؛ ويغلب طابع الراحة والاستجمام على هذا النوع من السياحة وتكون الرحلات في الغالب إلى الشواطئ والأماكن الهادئة والجبال والأرياف؛ وتعتمد هذه السياحة على الخدمات السياحية والإقامة الجيدة والأسعار المتوسطة، إضافة إلى سياحة المتقاعدين وهي نوع تقليدي غالبا ما يشارك فيها المتقاعدين وكبار السن وتقوم الشركات

السياحية بتنظيم هذا النوع من السياحة خصيصا لهؤلاء المجموعة كما تمتاز بإرتفاع أسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية.[13]

– **معيار عدد الأشخاص المسافرين:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى: سياحة فردية تكون غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد؛ يقوم بها شخص أو مجموع أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر أو على المقدرة المادية، وسياحة جماعية تكون منظّمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات؛ حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة وكل رحلة لها برنامج خاص وسعر محدد وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعات.[14]

– **معيار مدة الإقامة:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى: سياحة الأيام إذ يستغرق هذا النوع أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا؛ وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في المناسبات، وسياحة موسمية ترتبط بقضاء السائح في مكان ما لموسم معين وفترة الإقامة تكون من شهر إلى ثلاثة أشهر، وسياحة عابرة هذا النوع من السياحة يرتبط بالطرق البرية؛ حيث أثناء التوجه إلى بلد ما يمر المار عبر بلد معين ويبقى فيه لمدة يوم أو يومين[15].

– **معيار المنطقة الجغرافية:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى: السياحة الداخلية وهي تنقل الأفراد داخل البلد نفسه وتحتاج إلى نوع معين من الخدمات والأسعار، والسياحة الخارجية التي تعتمد على السياح الأجانب وتسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة؛ ويتطلب خدمات مختلفة حيث يعتمد على توافر الخدمات السياحية وتطوير البنية التحتية وتوفر الأمن والاستقرار وانخفاض الأسعار.[16]

– **معيار الجنسية:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى: سياحة الأجانب ممثلة في كل السياح الأجانب ما عدا مواطني البلد حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم برامج خاصة لجذب السياح الأجانب، وسياحة المقيمين خارج البلد إذ تتمثل في تنظيم رحلات سياحية للأشخاص المقيمين في الخارج لغرض زيارة البلد الأم.

– **معيار الغرض من السياحة:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السياحة إلى:سياحة المتعة والترفيه تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل في الأماكن التي تشتهر بإعتدال الطقس أو بمناظرها وهدوء ربوعها وجمال شواطئها وصحاريها...الخ، والسياحة الثقافية التي تكون فيها الزيارة للمناطق الأثرية المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات ويهدف السائح من خلالها إلى تنمية معارفه الثقافية، وسياحة العلاج إذ أن الزيارة تكون فيها بهدف لعلاج أو قضاء فترات النقاهة؛ وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص؛ حيث يعتمد هذا النوع على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة مثل المناخ الدافئ ومصادر المياه الطبيعية...إلخ؛ حيث تكون أسعارها رخيصة وخدماتها قليلة ومناسبة، وسياحة الرياضة التي يقصد بها الإنتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها كالمشاركة في الألعاب الأولمبية وبطولات العالم المختلفة، وسياحة الأعمال حيث تكون الزيارة فيها بقصد تجاري يضعه السائح في اعتباره الأول؛ إذ يقوم بهذا النوع رجال الأعمال والتجارة وذلك بزيارة المعارض والأسواق التجارية الدولية، إضافة إلى السياحة الدينية المرتبطة بإنتقال السياح إلى منطقة معينة لغرض زيارات ورحلات دينية؛ حيث تكون في بعضها الشعائر الدينية؛ فالإنسان يرتبط دوما بالجانب الروحي لديه ويعتز بالمقدسات الدينية ويحترمها ويدعو إلى زيارتها كلما أتته الفرصة لذلك، وكذلك سياحة المؤتمرات والإجتماعات وهي ذات مغزى إعلامي كبير حيث تستضيف الدول المؤتمرات والندوات الدولية والملتقيات الفكرية والعلمية وتتحمل تكاليفها لتحقيق مكاسب سياسية وإعلامية؛ وهي تتطلب إمكانات وقدرات كبيرة لتوفير أماكن الإيواء وتوفير الخدمات المناسبة، وسياحة المعارض التي نجد فيها السياح ينتقلون بغرض مشاهدة المعارض التي تقام في الدول المختلفة كالمعارض الصناعية والتجارية والفنية ومعارض الكتاب؛ فأصبحت المعارض نوافذ حضارية يطل منها الزائرون على الانجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية للدول المتخلفة، وسياحة المهرجانات والتي تكون فيها الزيارة بغرض الحضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة كالثقافية والفنية والرياضية والتي تهدف إلى تحقيق الرواج العام والجذب السياحي.

– **أنواع سياحية حديثة:** يمكن أن نجد فيها السياحة الطبيعية التي تقوم أساسا على حماية البيئة وتفادي الأضرار التي تساهم فيها السياحة بشكل كبير؛ حيث يميل الأفراد كثيرا إلى هذا النوع نظرا للتمتع بالمناظر الطبيعية المختلفة، وسياحة

المغامرات حيث ظهر هذا النوع من السياحة لخدمة السائح الذي يبحث عن المغامرات والانفعالات(التزلج، الألواح الشراعية...)، وكذلك سياحة الصحارى والواحات التي يتم فيها زيارة الصحراء والإطلاع على الفنون الشعبية وحضور الحفلات، إضافة إلى سياحة الحوافر التي تستخدمها الشركات والمؤسسات والمصانع لتحقيق أهداف معينة حيث تقدم بمثابة مكافأة للموظفين والمتعاملين مع المؤسسة كالزبائن والموردين في شكل رحلة سياحية[17].

04 . التسويق السياحي

إن الأهمية البالغة التي تحضى بها السياحة دفعت بالدول والمستثمرين إلى العمل على جذب إنتباه السياح الدوليين والمحليين والتأثير عليهم لزيارة دولة أو منطقة معينة، ومتابعة تنفيذ البرامج السياحية ودراسة السياح والتعرف على رغباتهم واحتياجاتهم في الأسواق المختلفة لتلبيتها بأحسن صورة ممكنة، كل هذه الأنشطة تدخل ضمن التسويق السياحي.

يعرّف التسويق السياحي بأنه ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والشركات السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها ، بهدف تنمية الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات السياحية[18].

من هذا التعريف يمكن تلخيص خصائص التسويق السياحي في كونه يقوم على إثارة الرغبات لدى السياح المرتقبين من شتى أنحاء العالم لزيارة دولة أو منطقة معينة لغرض من أغراض السياحة، وهو يعتمد على العرض السياحي الذي تتصف مكوناته بقلة المرونة وعدم القابلية للتغير، ويعتمد على المقومات والخدمات السياحية من خلال التعريف بالمعالم والمناطق السياحية وعرض جودة الخدمات وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل الحركة السياحية سنويا، كما أن التسويق السياحي لا يتحقق منه منفعة الحيازة؛ ذلك أن السلعة السياحية لا تخضع لحيازة شخص معين بذاته ولا تنتقل إليه مقابل ما يقوم بدفعه من مال كثمن لها أو غير ذلك؛ كما يمكن أن يستخدمها أو يتمتع بها أكثر من شخص واحد ولفترة محدودة، إضافة إلى أنه يعتمد على وجود علاقة مباشرة بين الشركة السياحية التي تقدم الخدمة والعميل الذي يشتريها أي يستخدمها؛ فشراء الخدمة السياحية يتطلب دائما وفي كل مرة حضور المشتري وتعامله مع منتج الخدمة أو الشخص

الذي يؤديها، ناهيك على أن التسويق السياحي لا يتحقق منه منفعة زمنية لأن السلعة السياحية أو المنتج السياحي موجود بطبيعته في الدولة في كل وقت ومكان وبذلك فإن العمليات التسويقية له يمكن أن تتم في أي وقت[19].

من جهة أخرى يمكن أن نشير إلى أن التسويق السياحي يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء منها ما يتعلق بالدولة السياحية المستقبلة أو السائح حيث نجدها تتمثل في[20]:

– **الأهداف القريبة**: هي تلك الأهداف التي تعمل على تحقيقها شركات السياحة ووكالات السفر والمنشآت المتعددة في مجالات صناعة السياحة المختلفة، والأجهزة القائمة على النشاط خلال فترة زمنية تتراوح بين سنة أو سنتين، أي أن هذا النوع يرتبط بالفترة الزمنية المحدودة.

– **الأهداف البعيدة** : هي الأهداف التي تشملها الخطط السياحية طويلة الأجل التي تتراوح بين خمس سنوات إلى عشر سنوات فأكثر، وغالبا ما تضعها الشركات السياحية ووكالات السفر الكبرى في الدولة وكذلك المنشآت السياحية الضخمة التي تتميز بكبر حجم نشاطها السياحي، وتتنوع هذه الأهداف بين الأهداف المادية كتحقيق الإيرادات السياحية وتحقيق عدد معين من الليالي السياحية؛ وأهداف معنوية تتمثل في تحقيق شهرة كبيرة في المجال السياحي.

– **الأهداف المتنوعة**: هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشركات والمنشآت السياحية التي تعمل في مجالات السياحة المختلفة، سواء كانت أهدافا مادية أو أهدافا معنوية ترتبط بالمجتمع المضيف أو ترتبط بالزائر، حيث نجد أهم الأهداف تتمثل في تحقيق الرضا النفسي لدى السياح القادمين؛ الوصول إلى أقصى درجة إشباع لحاجات المستهلكين السياح؛ زيادة الحركة السياحية من الأسواق المختلفة؛ والتوسع وفتح أسواق جديدة.

– **الأهداف الخاصة** :يرتبط هذا النوع من الأهداف بتحقيق أهداف معينة حددتها الشركات والمنشآت السياحية لنفسها بشكل يختلف في معظم الأحيان عن أهداف كثير من المنشآت السياحية الأخرى.

– **الأهداف المشتركة** :هي الأهداف التي يشترك فيها الغالبية العظمى من الدول أو الشركات السياحية في السعي نحو تحقيقها أو الوصول إليها، فالأهداف التسويقية السياحية في معظم الأحيان تدور حول أكبر الأرقام في حجم النشاط السياحي وتحقيق سمعة طيبة وتوفير خدمات بمستوى عالٍ إلى غير ذلك من الأهداف.

ثانيا: السياحة البيئية والتنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، ولها تأثير واضح على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما، ومن ثم هناك علاقة متبادلة بين التنمية المستدامة وبين البيئة، إن الجزء الأهم من التنمية المستدامة سينسجم مستقبلا مع إعادة إنتاج الطبيعة وهذا يفرض علينا أن ننظر إلى الطبيعة والبيئة بشكل عام كجزء هام جدا في الدورة الإقتصادية وفي رسم مختلف السياسات الإقتصادية التي تباشرها الدول.

01- التنمية المستدامة: الماهية، الأبعاد والمرتكزات

نجد أن مصطلح التنمية ليس جديد النشأة، وقد مرّ بعدة مراحل مفاهيمية إنطلاقا من تركيز التنمية على النمو الإقتصادي وإعتباره مرادفا لها؛ وصولا إلى المفهوم الجديد للتنمية وهي "التنمية المستدامة"، وتجلى ذلك في مختلف المؤتمرات والقرارات المنبثقة عنها والصادرة من مختلف الهيآت الدولية.

على الرغم من الإهتمام الكبير الذي حضي به مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن لا يوجد إتفاق بين المفكرين الإقتصاديين والباحثين حول تعريف موحد لها، ويرجع ذلك إلى إختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية وإختلاف التخصصات والأهداف، لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاؤا بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لها.

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي إنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 ووفقا لما جاء في المبدأ الثالث فإن التنمية المستدامة هي " القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساو للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها[21]".

كما يرى مجلس منظمة الأغذية والزراعة(FAO) التنمية المستدامة بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة[22].

في حين يعرّف (BARBIER Edward) التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية[23].

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية إحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل، ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق تنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من إستمرارية التنمية الإقتصادية.

مما سبق يظهر جليا أن هناك جملة من الخصائص تتصف بها التنمية المستدامة، وتتمثل في:

- تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة، وكذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة؛

- تحقيق التوازن البيئي وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة، وضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة؛

- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية، في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والمجال الاجتماعي؛

- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات الطبقة الفقيرة ومن هنا يمكننا القول إنها تسعى للحد من الفقر؛

- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بالمجتمع؛

- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛

- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

الملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي: العدالة الاجتماعية ؛ حماية البيئة؛ الفعالية الإقتصادية، وهنا نجد جل الإهتمام ينصب حول ربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية، بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية.

وعليه يمكن القول أن للتنمية المستدامة عدة أبعاد؛ هناك من يحددها في أربع أبعاد ممثلة في الأبعاد البيئية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية، لكن الإعتقاد السائد والمتفق عليه هو حصرها في ثلاثة أبعاد كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 01: أبعاد عملية التنمية المستدامة

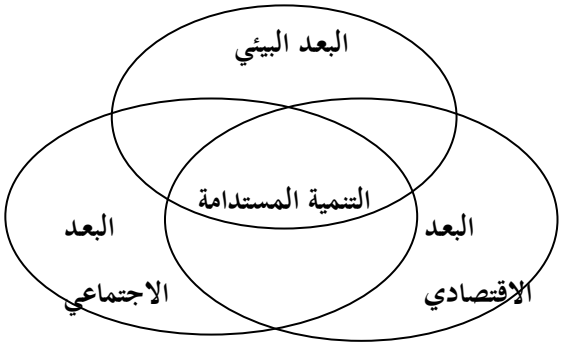

Source : BEAT Burgenmeier : Economie du développement durable, 2eme édition, Ed Dunod, Paris 2007, P 94.

وبشيء من التوضيح تكمن هذه الأبعاد في[24]:

– **الأبعاد البيئية**: تكمن أهم الأبعاد البيئية للتنمية في إجتناب إتلاف التربة وإستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد ، حماية الموارد الطبيعية، حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري، صيانة المياه، تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية (صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة).

– **الأبعاد الاقتصادية**: وتعني الاستدامة وفق هذا البعد استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، وتكمن أهم الأبعاد الإقتصادية للتنمية في حصة الإستهلاك الفردي

من الموارد الطبيعية، إيقاف تبذير الموارد، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن المعالجة، تقليص تبعية البلدان النامية، التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة ،المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخيل.

– الأبعاد الاجتماعية والسياسية: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكّل جوهر التنمية وهدفها النهائي؛ من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، وتكمن أهم الأبعاد الإجتماعية والسياسية للتنمية في تثبيت النمو الديموغرافي، مكانة الحجم النهائي للسكان، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، الصحة والتعليم، أهمية دور المرأة، الأسلوب الديمقراطي في الحكم.

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة لا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها[25]: تلبية الحاجات الإنسانية للسكان وتحسين مستوى معيشتهم (القضاء على الفقر)؛ ويتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، الإدارة البيئية السليمة من خلال الاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، التنمية البشرية حيث لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة؛ وهي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع (اكتساب المعرفة؛ الحرية السياسية؛ ضمان حقوق الإنسان) من خلال تحسين مستوى الصحة واستثمار المجتمع لقدراتهم المكتسبة وكذا المعرفة والتعليم، الإقتصاد البيئي الذي يعتبر الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية؛ لذلك فإن التنمية المستدامة تعتمد على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، وإستخدام التكنولوجيا السليمة بيئيا (التكنولوجيا النظيفة)، وأخيرا الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية.

02– التنمية السياحية المستدامة

بعدما تطرقنا إلى التنمية المستدامة وأبعادها سنحاول التعرض إلى السياحة البيئية باعتبارها نمطا من أنماط السياحة يعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من تحقيق عائد والمساهمة في زيادة الشريحة العاملة.... الخ، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة والموروث الثقافي والحضاري...الخ، وهو ما تسعى إليه

الشعوب، كما أن دعم السياحة البيئية يعمل على تحقيق مستوى أعلى من الاستمتاع وهذا بطبيعة الحال بدون الإخلال بالتوازن البيئي الذي تقع مسؤولية الحفاظ عليه على الإنسان، لكن قبل ذلك نتحدث عن مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

تعرّف التنمية السّياحية المستدامة على أنها "نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوّار والمنطقة المضيفة لهم، ممّا يؤدي إلى حماية ودعم فرص الّتطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والرّوحية ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي"[26].

كما تعرف وفقا لمنظور المنظمة العالمية للسّياحة بأنها" السّعي إلى تحقيق رغبات السّياح وحاجات المجتمعات المضيفة، بحيث يراعى تحقيق حماية وتحسين الآفاق السّياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السّياحية بطريقة تستجيب للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية[27].

من خلال التعريفين السابقين لمفهوم التنمية السّياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم الّتنمية السّياحية التقليدية التي لم تكن تراعي بعض الجوانب بإضافة صفة الاستدامة إليه؛ من خلال اعتبار أن عملية التنمية السّياحية هي عملية إشباع حاجات السّائحين النفسية والحصول على مختلف الرّغبات دون مراعاة الاحتياجات المستقبلية للسّائحين بالاستمتاع بالبيئة، معنى ذلك أن السّياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سّياحي معين فهي ليست منتجا سّياحيا، وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية يقوم على محاور إستراتيجية معينة.

وإنطلاقا ممّا سبق فإن التنمية السّياحية المستدامة تقوم أساسا على مبادئ هامة تتمثل في[28]:

- ضرورة المحافظة على مستوى إنتاجية الموارد السّياحية لضمان إستمرارية عامل إجتذاب السّياح من خلال المتعة والرضا بما هو مقدم من خدمات وتسهيلات.... إلخ؛
- الحفاظ على التنوع البيئي والإبتعاد عن المتغيرات البيئية التي تكون نتائجها وخيمة؛
- إقامة المساواة بين الأجيال والإستفادة من الموارد السّياحية تطبيقا لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساسا على تجنيب الطبيعة السّياحية أي عوامل إضرار تؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلا؛

- إيجاد صيغة توفيقية بين ثقافة المجتمع المضيف والسائح الزّائر بتنمية وتدعيم الثقافة المحلية والمحافظة عليها والعمل على إستمراريتها ونقلها والتعريف بها للسّياح؛

- إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السّياحية المستدامة وذلك من خلال جعل المناطق المضيفة تكتسب الصفة السياحية القادرة على إستقطاب السّائح والمستثمر في آن واحد؛

رغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسّياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين مادي ومعنوي، حيث نجد أن المكوّن المادّي للسّياحية المستدامة بأنه يعمل على إبقاء وتوريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكمّيات اليوم لا يفوق الكمّيات المطلوب استهلاكها غدا وبالتالي عدم حرمان الأجيال المستقبلية، أما المكون المعنوي للسّياحة المستدامة فهو يرجع إلى كون السّياحة من النّاحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعيين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السّياح أي الزوّار) مما يخلق تواصل اجتماعي وخلق روابط وعلاقات من شأنها زيادة أواصر التعاون بين البلدان، فالسياحة المستدامة من منظور اجتماعي ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث النّذمة الثقافية للأمّة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات كل من السيّاح وموظفي السياحة.

03- ماهية السياحة البيئية

نبعت فكرة السّياحة البيئية عندما تبنت الحركات التي تهتم بالمحافظة على البيئة لإمكانية الدّمج مابين إهتمام الأفراد بالبيئة وحرصهم عليها خاصة وأنّ هذه الفكرة تطوّرت في السنوات القليلة الماضية بناءا على رد فعل السّياحة وآثارها السّلبية من جهة، والإهتمام بالتنوّع البيئي من جهة أخرى حيث نجد أن هذا المفهوم عُرِّف كما يلي:

حسب تعريف الصندوق العالمي للبيئة فإن السّياحة البيئة تعني" السّفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل وذلك للإستمتاع بمناظرها ونباتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر "

من هذا التعريف يتضح أن السياحة البيئية تعتمد في المقام الأول على الطبيعة بمناظرها الخلابة والأنشطة التي ترتبط بالسّياحة البيئية تتمثل في النّواحي التالية: تأمّل الطبيعة واستكشاف كل ما فيها؛ الرّحلات إلى الغابات ومراقبة الطيور والحيوانات؛ إستكشاف الوديان والجبال؛ زيارة مواقع التنقيب الأثرية.

كما تعرف السياحة البيئية بأنها" عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات بيئية[29] ".

ومن خلال ما تم ذكره في التعريفين السابقين نستنتج أن:

- السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه الأفراد وفق ضوابط وقواعد تحمي وتصون الحياة الفطرية والطبيعية وترتقي بجودة الحياة وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها ليس فقط من أجل الأجيال الحالية ولكن من أجل الأجيال القادمة في المستقبل.

- السّياحة البيئية تحافظ على التنوّع البيئي وتحمي الكائنات من الإنقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وبالتالي فإن تأثيرها الإيجابي يشمل جميع الكائنات الحية في المقصد السّياحي البيئي.

- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود يجمع مابين الجانب المادي الملموس ومابين الجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر ومابين المبادئ والقيم الحميدة التي تسعى الشعوب إلى تكريسها، فالمحافظة على سلامة البيئة تتحول بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية لتأكيد الولاء والإنتماء للوطن والمجتمع.

- السياحة البيئية نشاط يجمع مابين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي وما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي.

- السياحة البيئية هي إلتزام أخلاقي وأدبي أكثر منه إلتزام قانوني تعاقدي تعاهدي ليس فقط على مستوى الفرد السّائح أو على مستوى الشركة المنظمة لها فحسب وإنّما على مستوى العالم ككل.

لقد جاء مصطلح السّياحة البيئية ليعبر عن نوع جديد من النشاط السّياحي الصّديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها ويمارس فيها نشاطه، وهو في هذه الممارسة والحياة ليس حرا مطلقا بل هو حر مسؤول عن ما يفعله، أي أن الحرية السّياحية تساوي المسؤولية البيئية ومن ثمّ فإن السائح يصبح حرا بقدر إلتزامه بالسلوك البيئي السّليم، ومن هنا تأتي السياحة البيئية لتضع له ضوابط حماية وصيانة تنبع

من ذاته وإحساسه بالمسؤولية اتجاه البيئة، ومن ثمّ فإن فعله وتفاعله يتمان وفق ضوابط وقيود ليست فقط للحفاظ على سلامة وصحة البيئة من التلوث ولكن أيضا لإكسابها مزيدا من الجمال والهدوء للارتقاء بمعدّلات تحسنها بصفة مستمرة.

يتضح أن السّياحة البيئية سّياحة ذات طابع تفاعلي كثيف يجمع بين ثقافة الإلتزام وحسن السّلوك وضوابط القيم والأخلاق والمبادئ التي تحافظ على صحّة البيئة وسلامتها.

04- السيّاحة البيئية وآثارها على التنمية المستدامة

إن إلتزام الدولة والمجتمع على حد السواء بنشر سياحة بيئية نظيفة تقوم على أخلاق ومبادئ تضمن حماية وصيانة البيئة؛ وتعمل على تحسينها بصفة مستمرة، لا شك أنه يسهم بقسط كبير في تحقيق تنمية سياحية تعود بفوائد إيجابية جمى على مختلف جوانب التنمية المستدامة، وتكمن أهم هذه المزايا في:

– الآثار البيئية:

– إن الإلتزام بالقيام بسياحة بيئية يؤدي إلى تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وتعمل على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي والمنتجات الحيوانية بالإنقراض.

– في ظل سيادة ثقافة السياحة البيئية وسن قوانين لها يقع على عاتق الدولة المسؤولية الكاملة في معالجة مشكلات التلوث، ما دامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف وإستخدام الموارد بكثافة أقل.

– بفضل الإلتزام الأخلاقي والسلوكي بالسياحة البيئية يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة؛ وإن أمكن وقفها، إضافة إلى الحفاظ على الغطاء النباتي والمصائد وعدم إتلاف التربة والحد من الإستخدامات المبددة للمياه.

– الآثار الإجتماعية والسياسية:

– التثبيت السكاني والحد من الهجرة إلى المدن: في سعي الدولة إلى تفعيل التنمية السياحية يتحتم عليها ضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن؛ وإتخاذ تدابير سياسية خاصة، وزيادة الإنفاق على المشاريع السياحية

وما يرافقها من خدمات، إضافة على العوائد الناجمة عن السياحة في تلك المناطق، كلها عوامل من شأنها أن تعمل تثبيت السكان والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى وتحقيق التوازن بين تلك المناطق والمدن.

– الاستخدام العقلاني للموارد البشرية وتنميتها: حتى يتم تحقيق التنمية السياحية والوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وتحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، وإعتمادا على السياحة البيئية فإنه يجب الاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين والمرشدين وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار السياحة وتحقيق التنمية.

– إعتزاز الأفراد بأنفسهم والإحساس بالقيمة والكرامة لمساهمتهم في تطوير المجتمع والمحافظة على الموروث الحضاري والسياحي لتستفيد منه الأجيال المقبلة.

– ترويج صورة البلد وتحقيق التواصل بين الشعوب: حيث تساعد السياحة في تعزيز فرص السلام والتفاهم بين الشعوب والأمم وتحقيق السلم، كما تعتبر السياحة من أهم الوسائل لتحقيق التقارب بين الشعوب وتلعب دورا بارزا في ذلك، إضافة إلى أن كل بلد مضيف للسياحة يتسنى له إيضاح صورته الحقيقية عند مرأى الأمم الأخرى والوصول إلى تقارب بينه وبين شعوب الأمم والبلد المضيف؛ مما يقوي الصلات بين الأمم والدول مع هذا البلد.

– الآثار الإقتصادية:

– زيادة الإنفاق في المناطق السياحية دون التأثير على البيئة: إن الإنفاق السياحي والمتمثل في التقييم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السياح (كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمة الفندقية والتي تشمل الإيواء والإطعام ومختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته)، يمثل إنتقال الأموال من السياح إلى أصحاب المؤسسات الفندقية، وفي ظل سيادة ثقافة السياحة البيئية يزيد إنتقال الأموال والإنفاق دون الضرر بالبيئة.

– تنشيط الحركة الاقتصادية: هناك نوع آخر من الإنفاق ليس من جانب السائح وإنما من جانب الدولة السياحية كالإنفاق على المشروعات السياحية منها إنشاء المدن والمركبات السياحية، شق الطرق، إقامة المعالم والنصب

التذكارية، المتاحف والمعارض وتوسيع شبكة النقل، حيث هذا النوع من الإنفاق على المرافق العمومية يؤدي من دون شك إلى تنشيط الحركة الاقتصادية.

– خلق أثر ايجابي في ميزان المدفوعات: إن تشجيع السياحة البيئية يؤدي إلى خلق فائض في الميزان المدفوعات، حيث تعتبر الإيرادات المتحصل عليها من الخدمات السياحية من العملة الصعبة كصادرات غير ملموسة تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري غير المنظور؛ كما نعتبر إنفاق المواطنين المقيمين بالخارج على السياحة استيراد غير منظور ويقيد في الجانب المدين للميزان التجاري.

ومن خلال هذه العمليات يتم إعداد الميزان السياحي للتعرف على الأثر الصافي على ميزان المدفوعات ومعرفة الرصيد الحقيقي، حيث نجد أن الميزان السياحي يمثل الفرق بين إنفاق السياح الأجانب بالداخل ونفقات المواطنين بالخارج، ويظهر رصيد هذا الميزان في صورة عجز أو فائض حيث يدعم الميزان التجاري بصفة عامة.

– خلق مناصب العمل: إن مجمل الاستثمارات التي يقوم بها البلد السياحي تؤدي إلى استيعاب قدر كبير من العمالة، وبإعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع وعلى علاقة إرتباط مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي بذلك تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة السياحية.

الخـاتمة:

يتضح بأن للسياحة علاقة وطيدة بالتنمية في أي مجتمع متقدم كان أو نام، وهناك تفاعل وتأثير متبادل بينهما؛ فمتى وجدت السياحة عناية كافية في دولة إلا وساهمت في تنمية هذا القطاع وباقي القطاعات الأخرى، ولما كانت التنمية المستدامة تقتضي بأن يكون النمو الإقتصادي في الوقت الحاضر متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة وليس على حسابها، فإن التنمية السياحية المستدامة تعمل على إيجاد توازن بين متطلبات السيّاح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى(علاقة بين الحاضر والماضي)، وبخاصة التركيز على السياحة البيئية التي تعتبر أحد الإتجاهات الحديثة التي تعمل على إستدامة القطاع السياحي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

(1)– حمدي عبد العظيم: إقتصاديات السياحة– مدخل نظري وعملي متكامل، مكتبة الشرق، القاهرة، 2000 ، ص11 .

(2)– مثنى طه الحوري وإسماعيل الدباغ: إقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان 2000 ، ص ص 45 ،46.

(3)– بهاز الجيلالي: مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية غرداية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة2008، ص20.

(4) - TISSA Ahmed : Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger 1994, p21.

(5)– هدى سيد لطيف: السياحة بين النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة1994 ، ص14 .

(6)– سورة التوبة، الآية 112.

(7)– سورة التحريم، الآية 05.

(8)– سورة التوبة، الآية 02.

(9)– عشي صليحة: الآثار التنموية للسياحة–دراسة مقارنة بين تونس والمغرب والجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2004-2005، ص19.

(10)– بهاز الجيلالي: مرجع سابق، ص ص24،25.

(11)– معراج هواري وجردات محمد: السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية– حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد3، 2005، ص26 .

(12)– بهاز الجيلالي: مرجع سابق،ص26.

(13)– دعبس يسرى: السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة 2001 ، ص ص113 -128.

(14) – الزوكة محمد خميس: صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995 ، ص40 .

(15) – بهاز الجيلالي: مرجع سابق،ص 30.

(16)– نفسه: ص 31.

(17) – يوسف جعفر سعادة: التربية السياحية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة2000 ، ص8 .

(18) – عبد السميع صبري:أصول التسويق السياحي، دار الهاني للنشر، القاهرة 2003 ، ص21 .

(19) – بهاز الجيلالي: مرجع سابق،ص 49.

(20) – عبد السميع صبري: التسويق السياحي والفندقي – أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006 ، ص 40.

(21) – دوجلاس موشيست ف: مبادئ التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة 2000، ص 17.

(22) – محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت1998 ، ص157 .

(23) – عبد الخالق عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ، يناير 1993 ،ص 97.

(24) - BEAT Burgenmeier : Economie du développement durable, 2eme édition, Ed Dunod, Paris 2007, P 94.

(25)– عادل عبد الرشيد: الإدارة البيئية في الجمهورية اليمنية ومتطلبات تطويرها وتعزيزها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن 1999 ،ص 35.

(26)– فؤاد عبد المنعم البكري: التنمية السياحية، الطبعة الأولى،عالم الكتب، القاهرة 2004 ، ص4 .

(27) – عبد الرحمان السحيباني وحبيب الهبر: الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، السلسلة الأولى، جامعة الدول العربية، بدون سنة إصدار، ص 7.

(28) – محيا زيتون: السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق،2002 القاهرة ، ص 25 .

(29)– عبد الرحمان السحيباني وحبيب الهبر ، مرجع سبق ذكره، ص.7